

السياسة العامة وتسريع التحول نحو الدفع الإلكتروني (المميزات والتحديات)

م. د هند شاكر محمود

جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

hind.shaker@nahrainuniv.edu.iq

استلام البحث: 12-03-2026 مراجعة البحث: 23-04-2026 قبول البحث: 08-05-2026

الملخص

يواجه العالم بصورة عامة والعراق بصورة خاصة موجة من التقدم التكنولوجي الحديث بشكل واسع، أذ عمدت تلك الموجه على دخول جميع المجالات الحياتية منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي قلبت الموازين التقليدية المعتادة، وأصبحت تحتاج الى سياسات عامة حديثة ومتطورة ومعاصرة تتماشى مع متطلبات العصر الحديث التكنولوجي والمعلومات والاتصالات، ومنذ العام (2003) شهد العراق تحولاً على جميع الأصعدة الحياتية مروراً بالسنوات المقبلة، بالرغم من التحديات التي يواجهها العراق من جراء الحرب مع داعش الإرهابي وانخفاض أسعار النفط مروراً بجائحة كورونا في العام (2020) الذي أصبح منطلقاً أساسياً لتحول السياسات العامة في العراق الى سياسات التحكم عن بعد جراء الازمة مما أوعز الى تبني سياسات حديثة تواكب التطور الإلكتروني في مجال التعليم والسياسة والاقتصاد والتحكم في عمليات الشراء وبيع العملات النقدية الإلكترونية والعمل عن بعد واتخاذ أساليب الدفع الإلكترونية لتسهيل الحياة في تلك الفترة، لذلك أصبحت منذ ذلك الحين أسلوب حياة لا يمكن الاستغناء عنه فالدفع الإلكتروني عمد الى تسهيل حياة الافراد بطريقة سريعة واقل تكلفة ووقت اقل في الإنجاز، فيستطيع حامل البطاقة الإلكترونية تحويل ونقل الأموال بسلام، لكن بشرط ان تتم العملية بنجاح ويكون ذلك عن طريق وجود ثلاثة اطراف لإنجازها وهم (المشتري والبائع والمصرف الذي يعمل إلكترونياً عبر الانترنت) وحماية الحقوق لجميع الأطراف المتعاقدة على انجاز التعاملات المالية والتسويق وتوفير إمكانية السحب النقدي من البطاقة بأمان وشراء السلع والخدمات أي متعددة الاستخدام في آن واحد، فهي لا تنتقد بالحدود السياسية او الجغرافية وتتخطى المشكلات الزمنية؛ بسبب عمليات التحويل الفورية التي تمتاز بها كالوقت والسرعة والأمان والخصوصية وتعزيز الشمول المالي وفق استراتيجية وطنية.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، وسائل الدفع الإلكتروني، بطاقة الدفع الإلكتروني، استخدام البطاقة السليم، التجارة الإلكترونية.

Abstract:

The world in general and Iraq in particular, is facing a wave of widespread modern technological advancements. This wave has permeated all aspects of life, including social, economic, political, and cultural spheres, overturning traditional norms and necessitating modern, advanced, and contemporary public policies that align with the demands of the modern technological, information, and communication age. Since 2003, Iraq has witnessed a transformation across all facets of life, a trend that has continued in the years since. Despite the challenges that Iraq faces due to the war with ISIS, the decline in oil prices, and the COVID-19 pandemic in 2020, which became a fundamental catalyst for shifting public policies in Iraq towards remote management, the adoption of modern policies that keep pace with electronic developments in education, politics, and economics, as well as in controlling purchases and the sale of electronic currencies, remote work, and the adoption of electronic payment methods to facilitate life during that period, electronic payment has since become an indispensable way of life. Electronic payment has facilitated individuals' lives in a faster, less expensive, and faster manner. Electronic cardholders can transfer and receive funds securely, provided the transaction is successful and involves three parties. These parties (the buyer, the seller, and the online bank) are involved in the process, and the rights of all contracting parties are protected in financial transactions and marketing. Cards offer secure cash withdrawals and the ability to purchase goods and services, making them multi-purpose. They are not bound by political or geographical borders and overcome time constraints due to their instant transfer capabilities, which are characterized by speed, security, privacy, and the promotion of financial inclusion in line with a national strategy.

Keywords : Public policy, electronic payment methods, electronic payment card, proper card use, e-commerce.

المقدمة: يشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد الرقمي وتطوراً في عالم التكنولوجيا، أذ أصبح الدفع الإلكتروني أحد أهم

ركائز هذا التحول، وتسعى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص إلى تبني سياسات عامة فعالة لتقليل الاعتماد على النقد

وتعزيز الشمول المالي؛ إلا أن هذا التحول لا يخلو من تحديات تقنية، اجتماعية، اقتصادية، مما يفرض على صانعي القرار صياغة استراتيجيات متوازنة لتحقيق الفوائد وتقليل المخاطر على المستخدم ويكون ذلك عن طريق تبني سياسات عامة مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة والمعاصرة وقوانين وتشريعات تنظم عمل الأطراف العاملة فيها لتحديد من عمليات النصب والاحتيال الإلكتروني وبذلك تعمل وفق السياقات الحديثة وايضاً يوجد ضمان لحقوق الأطراف بما يخدم المجتمع الحديث والحكومة.

أهمية البحث: أن عملية التحول الرقمي في العراق بحاجة الى سياسات عامة حديثة تتركز عبر تحديث البنية التحتية ووضع الأطر التشريعية والقوانين التنظيمية وتعزيز الوعي المجتمعي، وتشمل تلك السياسات مؤسسات الدولة كافة للعمل على وفق السياسات الإلزامية بالدفع الإلكتروني وتطوير أنظمة المدفوعات الفورية والموحدة، وتنسيق الجهود بين البنك المركزي العراقي والحكومة والمواطن لتنفيذ هذه السياسات واصدار قرارات تلزم المؤسسات التعامل بالدفع الإلكتروني بدل من الدفع النقدي، فضلاً عن تشجيع الأفراد ومشاركتهم في المبادرات الحكومية الرقمية للانتقال الى اقتصاد رقمي وتحديث كفاءة أنظمة المدفوعات، وكذلك مكافحة الفساد والسيطرة على حركة الأموال عن طريق الشفافية المالية التي توفرها الدفع الإلكتروني، وتكمن أيضاً توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المصرفية أي الشمول المالي لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الأقل اندماجاً وزيادة الرقابة على رأس المال والتحويلات النقدية مما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي الوطني وتحفيز الابتكار ورفع كفاءة الانفاق الحكومي.

إشكالية البحث: تكمن مشكلة البحث حول عملية التحول الإلكتروني في العراق والتجارة الإلكترونية ومدى تطبيق السياسات العامة الحديثة للتعامل مع الأطراف المشتركة بشكل سلس ومنظم ومتطور يخدم المجتمع الحديث والحكومة، الا ان ذلك يثير الكثير من المشكلات ومنها تطبيق السياسات العامة الحديثة على ارض الواقع والاحاطة من عمليات الغش والتلاعب الإلكتروني ومشكلات أخرى قانونية تتعلق بالوفاء والاستخدام السليم لبطاقة الدفع الإلكتروني وبذلك يكمن التساؤل: كيف يمكن للسياسة العامة ان تسرع التحول نحو الدفع الإلكتروني مع معالجة التحديات المرتبطة به؟

فرضية البحث: تكمن فرضية البحث بأن السياسات العامة الحديثة تُعد متطلب ضروري من متطلبات العصر الحديث وخاصة فيما يرتبط الموضوع بوسائل الدفع الإلكتروني لأنها علاقة تكاملية ما بين السياسات العامة ووسائل الدفع الإلكتروني التي تربطها بالتجارة الداخلية والخارجية للعراق.

منهجية البحث: يعتمد البحث العلمي على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة وماهية التطورات التي توصل لها البحث وكذلك المنهج النظري والعلاقة بين المتطلبات والمدخلات والمخرجات التي توصل لها الباحث.

هيكلية البحث: لقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى ثلاث مطالب تسبقها مقدمة، وتنتهي بخاتمة وهي على وفق الآتي: تناول المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة والدفع الإلكتروني والمطلب الثاني: نظريات الشمول المالي وفق التحديثات الإلكترونية المعاصرة وتناول المطلب الثالث: التحديات والمميزات للدفع الإلكتروني في العراق.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة والدفع الإلكتروني

ارتبط علم السياسة بنشأة الدولة وتكوينها، كما ارتبطت السياسة العامة بالتخطيط للوظائف التي تقوم بها الدولة وهي العلاقة ما بين الحكومة وبيئتها على المستوى العام والشامل، وكذلك هي الأهداف والبرامج والسياسات، وكيفية تحقيق رشادة وعقلانية القرار السياسي، أذ عرف جميع اندرسون السياسة العامة على انها ((برنامج عمل للحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول او تحقيق غير مقصود او هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي او جماعي في تصدي المشكلة او قضية ما))¹، أما مفهوم السياسة الحديث والمعاصر هي اتخاذ السياسات والتخطيط الاستراتيجي المعاصر التي يهدف الى تباين المصالح والقيم بين الفاعلين وباعتبارها شبكة معقدة من علاقات القوة التي لا تقتصر على الحكومات فقط، لكن تمتد الى الفاعلين غير الحكوميين مثل المنظمات الدولية وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني، أما مفهوم وسائل الدفع الالكتروني الاستعمال الأمثل لكل أنواع تكنولوجيا الاتصال المتاحة من اجل تنمية النشاط التجاري للمشروعات، أما الدفع الالكتروني: هو مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تقدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية²، أما المشرع العراقي فقد عرف نظام الدفع الالكتروني " بأنه مجموعة من وسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين داخل النظام على ان يكون انتقال الأموال عن طريق استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع"³.

فالبطاقة الالكترونية تحمل المؤسسة التي تصدر بها ولها شعارها وبموجبها يتمكن صاحبها من سحب المبالغ النقدية من أجهزة الصراف الآلي وضامنة للوفاء في التعاملات التجارية في حدود نقدي معين فوسائل الدفع الالكتروني متعددة وتشمل المحفظة الالكترونية والنقود الالكترونية والدفع عن طريق الهاتف، فالتحركات المالية هي ساكنة في حركتها وأي تغيير غير واضح في نمط تلك الحركات يكون احتيال مالي ويتوجب إيقاف العملية المالية وان استخدام الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات الضخمة ومعالجة اللغات والتعليم الآلي من الضروريات في التعامل مع الدفع الالكتروني، فالاحتيال المالي واحدة من الظواهر المنتشرة عالمياً ونتيجة الارتفاع في المدفوعات الالكترونية وخاصةً بطاقات الائتمان الذي يجعل من بطاقات الدفع هدف جذاب للمحتالين⁴.

أذ تبين ان التطور الحاصل عالمياً يعكس ذلك على أهمية التطور في العراق وتعزيز الدفع الالكتروني عن طريق التشريعات القانونية والبنى التحتية واستحداث إجراءات استخدامها أذ نلاحظ ان اهم التطورات في المؤشرات الخاصة بالدفع الالكتروني للأعوام (2018-2022) بأنها تزداد كلما زادت استخدامات البطاقة الالكترونية والدفع فمثلاً نلاحظ اس2تخدام (ATM) في العام(2018) الذي بلغ عدد الاجهزة الآلية في العراق(285) مقارنة مع العام (2022) الذي بلغ (2,223)، أذ يدل ذلك على التزايد الحاصل في السنوات المتقدمة من الأشخاص المقبلين على وسائل الدفع الالكتروني والاخذ بنظر الاعتبار بانه مكانة الانترنت والتحول الرقمي اصبح يأخذ مكانة رئيسية في عمليات التبادل التجاري واستخدام البطاقات الالكترونية في الشراء من السلع والخدمات أيضاً⁵. ونتيجة ذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع المستجدات المحدثه المصرفية وزيادة كفاءتها وفاعليتها مما يقلل استخدام النقود بشكل كامل، أذ تشمل وسائل الدفع الالكتروني خصائص مميزة لكل من التاجر والمستهلك ومنها⁶:

1. تتسم بالطبيعة الدولية والمقبولية لدى الدول جميعاً لتسوية حسابات المعاملات التجارية والدراسية والخدمية.
 2. الحركات المالية تتم بسرية تام لضمان الحماية والأمان للمستخدم.
 3. إمكانية إجراء المدفوعات دون امتلاك حساب بنكي.
 4. سهولة الدفع بعدة عملات دون القيام بعملية الصرف.
- وأن دعم عمليات المبادلة للسلع والخدمات بين الدول يكون سريع وفعال عن طريق الدفع الإلكتروني المتعدد الأنواع كما تم ذكرها سابقاً، وأدى ذلك إلى تقليص الفجوة الزمنية والجغرافية وعملت أيضاً على تعزيز التجارة العالمية ونمو الاقتصاد العراقي، ففي السابق كان نظام المدفوعات العراقي قبل العام (2003) خالياً من الدفع الإلكتروني وقائمة على العملات والصكوك يدوياً وبإشراف المصارف والبنك المركزي العراقي وكانت التجارة حينها تواجه الكثير من المشكلات منها الديون المتراكمة والتضخم وعدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، لذلك سعى البنك المركزي العراقي إلى امتلاك أفضل أنظمة الدفع الإلكتروني وزيادة الكفاءة والفعالية في تحقيق الاستقرار المالي والتداول إلكترونياً والتقليل من الروتين الورقي في المعاملات التجارية.

أد أصبحت ضرورة مواكبة التطورات التقنية في ظل الانفتاح المالي والاقتصادي لما لها دور في تسهيل كافة المعاملات الحاسوبية الرقمية وتقليل الوقت والجهد وزيادة نسبة كفاءة أداء المهام المالية بصورة دقيقة، وتسهم أيضاً في تحقيق أهداف المؤسسات الحكومية وتوظيفها لابتكار خدمات جديدة، فالسياسات العامة تعمل بالخصوص على إيجاد الحلول للمشكلات المجتمعية وتعمل أيضاً على تسهيل المطالب المجتمعية عن طريق مسار من السياسات العامة الحديثة التي تواكب حداثة المجتمع العراقي فهناك فوائد متعددة للتحويل الرقمي منها⁷:

1. الحد من ظاهرة الفساد الإداري.
2. علاقة ذات الكفاءة عالية مع المواطنين.
3. الشفافية الحكومية.
4. خفض التكلفة وتقليل النفقات.
5. التنبؤ عن طريق التقنيات الحديثة والتخطيط للمستقبل.

اذ تعمل رقمنة القطاع المالي والتوجه نحو الدفع الإلكتروني على نشر الوعي التقني بين المجتمع، أد يسهم بمحو الأمية الرقمية والمالية والعمل على تلبية احتياجات المستخدمين بأنفسهم، والذي ساهمت تلك التطورات التقنية الحديثة إلى تعزيز اعتماد أنظمة الهواتف الذكية، والحوسبة السحابية والعملات المشفرة ووسائل الدفع الإلكتروني الأخرى، بالإضافة إلى ذلك انها تسهم في زيادة المنافسة ما بين الخدمات المالية المقدمة وبالنتيجة زيادة المبيعات مقارنة ببعض الخدمات التقليدية، فالأثر الإيجابي والمعنوي التي نبع وتقدم منه الدفع الإلكتروني في العراق هو بعد جائحة كورونا في العام (2020)، أد كان المحفز الأول في تعزيز الشمول المالي وبذلك يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وفي العام (2021) بدأ مشروع توطيق الرواتب بشكل واسع ومنح التراخيص لشركات الدفع الإلكتروني الجديدة أد لايزال العراق يمر بمرحلة غير المتوازن؛ بسبب عدم مشاركة القطاع غير المنتظم في توسيع الاستخدام الرقمي، لذلك فالتوسع في تعزيز الشمول المالي

يشمل تحسين إدارة الموارد الرقمية والثقة بالقطاع المصرفي والتوسع في الشمول الجغرافي للخدمات المالية وشمول جميع القطاعات الاقتصادية ليتسنى لنا القول بأن العراق تخلص من البيروقراطية الورقية والانتقال الى العالم الرقمي المعاصر⁸.

المطلب الثاني: نظريات الشمول المالي وفق التحديثات الالكترونية المعاصرة

أن التكنولوجيا الرقمية المتمثلة (بالهواتف الذكية، والمحافظ الإلكترونية، والدفع عبر الإنترنت) هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الشمول المالي، إذ تعتمد على المدفوعات الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف (Mobile Banking) المحافظ الرقمية، إذ يمكن للتحويل الرقمي ان يصنع تحدياً كبيراً في مجال الحوسبة والاتصالات والترابط وتحقيق انسيابية في العمليات المصرفية، وتم تحديد الشمول المالي باعتباره عامل تمكين ومن اهداف التنمية المستدامة إذ يُعد البنك الدولي الشمول المالي من عوامل الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وعندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي فأنها تزيد وتيرة الإصلاحات وتأثيرها ما بين الجهات التنظيمية المالية ووزارة الاتصالات والتعليم، ولا غنى عن الاهتمام بحماية المستهلك والقدرة المالية على تعزيز الخدمات المالية المسؤولة المستدامة وتسهيل المعاملات التجارية وتحفيز النمو الاقتصادي العادل، فالدفع الالكتروني هو أداة لتسريع الشمول المالي عن طريق توفير البنى التحتية الرقمية ويمكن ادماج الكثير من شرائح المجتمع في النظام المالي الرقمي، أما من ناحية السياسات والتشريعات فهي إلزام المؤسسات الحكومية والجهات الاقتصادية بأستخدام أدوات الدفع الالكتروني وتوفير أجهزة نقاط البيع وايضاً اطلاق حملات التوعية المجتمعية عن طريق الاعلام او وسائل التواصل الاجتماعي بأهمية انخراط واستخدام أدوات الدفع المختلفة⁹، ففي العراق ارتفعت نسبة الشمول المالي لتصل الى حوالي (40%) وبلغ عدد من الحسابات المصرفية بنحو (20%) مليون حساب مع زيادة كبيرة في نقاط البيع وزيادة كبيرة في أجهزة الصراف والسماح بأجراء معاملات الإيداع والتحويل والسحب من أي مكان عن طريق الهاتف النقال بالتعاون مع البنك المركزي العراقي ضمن استراتيجية الوطنية للشمول المالي (2025-2029) التي تهدف الى تعزيز الثقة المالية وفتح الحسابات المصرفية بمشاركة (50) مصرفاً و(15) شركة دفع الكترونية لتقليل النقد وتحفيز التحويل الرقمي في القطاع التجاري المالي إذ يسهم ذلك بتنمية الاقتصاد وبقية القطاعات الأخرى الحيوية ويعزز التنافس بين المؤسسات المالية¹⁰. أما ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي في استخدام الحسابات المصرفية والاقتراض والمدفوعات والتأمين فتشمل¹¹:

1. سهولة الوصول الى الخدمات المالية.
 2. تعزيز جودة الخدمات المالية حقوق المستهلك المالية.
 3. أتمته عمليات الدفع الالكتروني.
 4. استخدام الخدمات المالية عبر المنصة الالكترونية الانترنت.
- أذ تمت مناقشة الشمول المالي في مؤتمر كابوس في العام (2016) ونقاشات هامة اجراها التحالف العالمي لتثبيت الأطر الأساسية لمفهوم الشمول المالي أذ ان هنالك الكثير من العوامل التي تعيق عملية الجودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات ووعي المستهلك استحداث السياسات العامة بالإضافة الى عوامل أخرى غير ملموسة منها ثقة المستهلك.
- أما المقومات الأساسية للشمول المالي فهي تعتمد على عدة مؤشرات أساسية ومنها:

1. مؤشر متعدد الابعاد للشمول المالي: وهو مؤشر يقيس مدى شمولية القطاع المالي في الدولة ويضم معلومات في مختلف الجوانب للشمول المالي مثل: الانخراط داخل القطاع البنكي، واستخدام الخدمات المالية... الخ، ويتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد* .
 2. المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية: وهو المؤشر الذي أطلقه البنك الدولي في العالم (2011) ويتضمن كيفية قيام البالغين في (148) دولة بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر وتوفيرها قاعدة بيانات شاملة (Global Findex).
 3. مؤشر الثقافة المالية والعمل عن بعد والحد من الفساد وغلق فجوات التسريبات في توزيع المدفوعات الحكومية كالرواتب¹².
- فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية هنالك حواجز للشمول المالي وخاصة المرأة في المجتمع العراقي قد يتفاقم ذلك الوضع؛ بسبب انخفاض مشاركة المرأة في الاقتصاد العام، فالعراق لديه ثاني ادنى معدل مشاركة للأنثى في القوى العاملة في العالم، وفي العام (2023) اصدر البنك المركزي العراقي اعام يحظر التمييز ضد المرأة في تقديم الخدمات المالية لجميع المصارف التجارية والمؤسسات المالية الخاضعة للبنك المركزي العراقي ويكون ذلك لخدمة النساء بطريقة إيجابية وأن (65%) من النساء في العراق لديهن إمكانية الوصول الى الانترنت وبذلك يتمكن من حصولهن على الخدمات المالية الرقمية، وان (19%) من العراقيين لديهم حساب مصرفي او حساب الدفع الالكتروني حسب بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي، لذلك فالتوسع في استهداف شرائح النساء والشباب وسكان الريف واعطاءهم الأولوية في المساهمة لنمو الاقتصاد ويكون ذلك عن طريق توفير الوظائف المناسبة لهم وإمكانية الوصول، وكذلك استهداف المشاريع المتناهية الصغر والصغير والمتوسطة لكي يتجنب حصول الفجوات الاقتصادية¹³.
- اما الأهداف الأساسية لاستدامة الشمول المالي في العراق فهي تكمن بـ¹⁴:
1. توحيد الجهات المشاركة في الاستراتيجية لتحسين ظروفهم الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
 2. الحد من الفساد وغلق الفجوات والتسريبات المالية النقدية.
 3. حماية حقوق المستهلك عن طريق اعداد السياسات العامة والتعليمات وتعريف المؤسسات المالية والأفراد بأهمية حقوقهم وواجباتهم.
 4. الحد من غسل الأموال وتمويل الارهاب
 5. تحقيق التنمية المستدامة.
 6. أتمته النظام المالي والتخلص من البيروقراطية.
 7. السعي لتحقيق الوعي والتثقيف المالي.
- وخلاصة القول: أن متطلبات النجاح للشمول المالي في العراق تتبع عندما تتحقق السياسات العامة البناءة وفق التحديات المعاصرة والتي تتضمن تطبيق تنوع هيكل القطاع البنكي ومدى تسعير الخدمات المالية والبنكية وتطور القطاع المالي والمصرفي وأتمته البيانات ومستوى الثقافة المالية للمجتمع العراقي وحداثة السياسات العامة.

المطلب الثالث: التحديات والمميزات للدفع الالكتروني في العراق

أتاحت التحولات التي شهدتها المجتمع العراقي والعمل المصرفي نحو وسائل الدفع الالكتروني وتحويل الأموال في ظل بيئة الكترونية وتبني الكثير من المصارف مستوى خدمات بجودة عالية مقدم للزبائن عن طريق قنوات الصيرفة الالية والهاتف النقال ونقاط البيع واستجابة الى متطلبات الشمول المالي للبنك المركزي العراقي ومواكبة المستجدات المعاصرة للعمل البنكي العالمي وتغيير عمليات الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي فمن التحديات والمخاطر التي تحيط بأنظمة الدفع الالكتروني في العراق والذي تكمن بـ¹⁵:

1. مخاطر خرق نظام الحماية(القرصنة).

2. المخاطر القانونية والتشريعية.

3. مخاطر الصيرفة الالكترونية.

فالتبني في انظمة الدفع الالكتروني مكونة من أطراف كثيرة منها (الحكومة والبنك المركزي ومقدم الخدمة والأنشطة الداعمة ومصدر البطاقات....) تعمل هذه الأطراف على تكامل عمليات الدفع الالكتروني ووفقاً لقانون البنك المركزي والأطر التشريعية المعمول بها، وضمن الحملة الوطنية لاستخدام الدفع الالكتروني للضرائب فقد عمدت الحكومة العراقية منذ العام (2024) كوسيلة الى التشديد لعمل الجباية وفق النظام المذكور¹⁶.

وكما يمهد الطريق امام تقنيات (الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين) وهي طريقة لامركزية وقاعدة بيانات مشفرة تعمل الى تسجيل المعاملات بطريقة آمنة وشفافة واتساق في عمل الخدمات المالية بأكثر ذكاء وكفاءة عالية، وتعمل ايضاً وسائل الدفع الالكترونية على دعم الاقتصاد الأخضر في العراق والتقليل بذلك من الاعتماد على الأوراق النقدية واستهلاك الوقود وتعزيز التنمية المستدامة، أذ وصلت المدفوعات الحكومية الى(912) مليار دينار عراقي خلال شهر تموز من العام (2024)، وتعزيزاً لذلك هو قبول المجتمع ثقافياً للعمليات الرقمية وتقبل التطورات الرقمية والتكنولوجية المعاصرة في هذا المجال والمجالات الأخرى المغايرة¹⁷.

بالرغم من المميزات التي تمتاز بها وسائل الدفع الالكتروني الانها لا تتجو من طرق الاحتيال لبعض الأشخاص على منصات الانترنت وعمليات سرقة البيانات الشخصية والاحتيال والقرصنة والمواقع التجارية المشكوك بأمرها فمن طرق الاحتيال في نظام الدفع الالكتروني الذي تكمن بـ¹⁸:

1. الاحتيال الحقيقي الكلاسيكي.

2. احتيال التثليث.

3. الاحتيال في الاعتراض.

4. الاحتيال في اختبار صلاحية البطاقة.

5. احتيال رد المبالغ المدفوعة.

6. الاستيلاء على الحساب.

أما التحديات التي تواجه عمليات الدفع الالكتروني فتكمن بـ¹⁹:

1. مستوى الامن الالكتروني والامن السيبراني

2. القيود على خدمات الشحن والتوصيل.

3. الثقافة السكانية ووعي الافراد.
4. ضعف المؤهلات والبنى التحتية.
5. التحديات السيكلوجية .
6. التوافق التكنولوجي والدعم الفني.
7. الخصوصية والمعلومات الشخصية.
8. مخاطر قانونية.
9. تحديات السمعة والثقة.

ومن التحديات ايضاً التي تشكل عائقاً امام الدفع الالكتروني هو غسيل الأموال لذلك فقد عمدت الحكومة العراقية الى وضع قانون يحد من تغشي هذه الظاهرة وفق قانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (القانون رقم 39 لسنة 2015) ويحد هذا القانون من استغلال المدفوعات الالكترونية لتمويل الإرهاب وغسيل الاموال، وهناك ايضاً مراقبة على المعاملات المالية الرقمية وبعض البنود من القانون العراقي المتعلق بجرائم الالكترونية والاحتيال الالكتروني ومعاقبته، وفي نطاق المعاملات المدنية التجارية والإدارية التي تعلن عن حاجتها الى ان يكون للمحرر الالكتروني توقيع الالكتروني ووفقاً لقانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم (78 لسنة 2012)²⁰ التي أتاح ذلك وفقاً لـ:

1. ان يدل التوقيع على صاحبه.
 2. ان يرتبط التوقيع الالكتروني بالموقع.
 3. ان يكون الوسيط الالكتروني تحت سيطرة الموقع وحده دون غيره.
 4. أي تعديل او تبديل بالتوقيع قابلاً للكشف.
 5. المؤسسة المالية او البنك تمتاز بدقة وفعالية من المصادقية والأمان وتشفير التوقيع.
- وبالإضافة الى ذلك قانون حماية المستهلك وفق المادة (1/ خامساً من قانون حماية المستهلك العراقي رقم 1 لسنة 2010)²¹ وهي العقد المبرم بين البائع والمشتري، فالدفع الالكتروني خطوة محورية في تحديث النظام المالي العراقي وان تعمل الجهات الحكومية على رصد الحالات التي تسيئ استخدام الدفع الالكتروني وتواجه التحديات التي من المتوقع حدوثها؛ بسبب استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع العراقي بكافة مستوياته من قبل الافراد المقبلين على استخدامه.
- أذ يمكننا القول بان استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة بالرغم من التحديات التي تواجهها لكن هنالك مزايا تتسم بها ومنها:

1. تؤثر بشكل إيجابي على بعض مكونات الاقتصاد الكلي وتعمل على كفاءة الانفاق الحكومي.
2. توسعة الشمول المالي في العراق ونشر أجهزة الصراف لأبعد نقطة جغرافية.
3. تعمل على الحد من الفساد المالي وتقليل استعمال النقد المتداول بين الافراد.
4. تعمل على رفع مؤشرات النمو الاقتصادي والمتجسدة في الهدفين الثامن والتاسع من اهداف التنمية المستدامة.
5. ثقافة وتوعية بأهمية التكنولوجيا الرقمية وتسهيل الاعمال التجارية داخل وخارج العراق.
6. وسائل الدفع الالكترونية سهلة الاستخدام للأفراد أذ تعمل بوقت اقل وسرعة في الأداء وكفاءة عالية في عمليات التحويل.

ومما تقدم يمكننا القول بأن وسائل الدفع الالكترونية الحديثة والمعاصرة لها تأثيرات إيجابية على المجتمع العراقي ولا تخلو من التحديات ايضاً، واذ ما تكلفت بالقوانين الصارمة والسياسات العامة المتطورة الحكومية ستصبح قوة سائدة للحكومة والافراد لكي تضمن حقوق الأطراف المتعاقدة وتعمل على محاسبة المقصرين والمفسدين لهذه الخدمة الإيجابية.

الخاتمة:

ختاماً لمى سبق من الحديث عن ادوات الدفع الالكترونية والسياسات العامة فهي لها دور في تطور التجارة الخارجية العراقية والتبادل التجاري الحديث بين الدول الإقليمية والعالمية، وتعمل ايضاً على تحديث البنى التحتية للاتصالات والمعلومات التقليدية؛ لأنها تعمل وفق التحديثات المعاصرة وتعمل على تقليل الجهد والوقت وتزدهر بذلك التجارة الالكترونية وتعمل ايضاً على زيادة وعي وتنقيف المواطن وأدراك أهمية التواصل عن بعد بسبب الامراض والجوائح التي تطرأ على المجتمع بشكل مفاجئ، مثلاً حصل ذلك في جائحة كورونا، وبذلك خلصنا الى جملة من التوصيات من المؤمل العمل بها مستقبلاً لتجنب المعوقات والتي يمكن ايجازها بما يأتي:

التوصيات:

بناءً على ما تقدم تم التوصل الى اهم التوصيات بخصوص وسائل الدفع الالكترونية، نوصي بما هو ات:

1. تعديل النظام المالي العراقي بالنسبة لوزارة المالية العراقية وايضاً تعديل نظام النقد في البنك المركزي العراقي والتوافق بين السياسات المالية والنقدية.
2. تطوير الكوادر التي تعمل في المجال المصرفي والمالي وفق التحديثات الرقمية المعاصرة عن طريق الورش والدورات التدريبية.
3. تعزيز الرقابة على اصدار النقود الالكترونية وتبني اصدار العملات الرقمية.
4. تشجيع العمل وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والعمل على استثمار هذه الخدمات.

1 - جيمس اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص14-15.

2 - Dhoir loupertre caterine, Droit du credit edition ell poses. Lyon 1999.p 11.

3 - نظام رقم (3) لسنة 2014 نظام خدمات الدفع الالكتروني الأموال.

4 - موسى كاظم أبو النص، وفؤاد محمد عبد التميمي، استعمال الذكاء الاصطناعي للحد من الاحتيال في عمليات الدفع الالكتروني، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 17، ال عدد56، 2025، ص 285

5 - حسين رضا مهدي، تطور الدفع الالكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي دائرة الرقابة على المصارف، 2024، ص6.

- 6- علي اياد علي، حسين ماجد هانف، دور وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز التجارة الدولية/ دراسة تحليلية لحالة العراق، مجلة وارث العلمية، المجلد 7، العدد الخاص، 2025، ص1052.
- 7 - دعاء ادريس يونس، سهى يوني علي، التحديات والفرص التي تواجه التحول الرقمي للمحاسبة في ظل استخدام نظام الدفع الالكتروني في المؤسسات الحكومية، مجلة دراسات إقليمية، السنة 20، العدد 68، 2026، ص 285.
- 8- احمد محمد غزال، وآخرون، تقييم كفاءة أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي باستخدام نماذج الانحدار وبحوث العمليات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الخاص الجزء الاول، المجلد 22، 2025، ص544.
- 9 - رافعة إبراهيم الحمداني، وآخرون، تعزيز التحول الرقمي وأثره في تنشيط الدفع الالكتروني دراسة حالة استطلاعية في البنك المركزي العراقي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 45، العدد 150، 2026، ص 150.
- 10- للمزيد ينظر: البنك المركزي العراقي، 2025، متاح على الموقع الالكتروني: <https://cbi.iq/news/view/2320>
- 11 -حدو آمال، الشمول المالي والدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا دراسة تحليلية، مجلة العلمية الجزائرية، المجلد 19، العدد 1، 2023، ص 235.
- * يشير الصفر الى الاستبعاد المالي، والواحد الى الشمول المالي الكامل، للمزيد ينظر: حدو آمال، الشمول المالي والدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا دراسة تحليلية، المصدر السابق، ص236.
- 12 - سيف علي حسين، وفاء حسين الحيدري، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 57، 2021، ص 109.
- 13- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، استراتيجية الشمول المالي (2025-2029)، 2025، ص15.
- 14- سيف علي حسين، وفاء حسين الحيدري، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، المصدر السابق، ص110.
- 15 - احمد عدنان، هشام عمر حمودي، التكامل بين مدخل التدقيق المستمر والمعياري الدولي رقم (400) في تخفيف حدة مخاطر الدفع الالكتروني، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الخامس، العدد 17، 2025، ص65.
- 16 - المصدر نفسه أعلاه، ص 68.
- 17- نغم حسين نعم عمليات الدفع الالكتروني في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد السادس العدد 2، 2025، ص 2.
- 18- موسى كاظم أبو النص، وفؤاد محمد عبد التميمي، استعمال الذكاء الاصطناعي للحد من الاحتيال في عمليات الدفع الالكتروني، مصدر سبق ذكره، ص286-287.
- 19-نبأ كاظم رحيم، مرتضى محمد، بطاقات الدفع الالكترونية الاستخدام والعوائق، مجلة الكوفة، العدد 59، 2024، ص410-411.
- 20 - الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، قانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم 78 لسنة 2012، المادة 17/ اولاً، العدد 4256، 2012، ص 6.
- 21 - الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، قانون حماية المستهلك العراقي، رقم 1/ لسنة 2010، المادة 6، العدد 4143، 2010، ص5.

